

الباب الرابع قواعد الاختصاص المتعلقة بالأشخاص

نصوص قانونية

تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أن

تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص فى الجرائم الأخرى التى ينص عليها القانون ، وإذا أسهم فى الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث .

وتنص المادة ٣٠ من ذات القانون على أن

يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه احدى حالات التعرض للانحراف أو بالمكان الذى يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الاحوال ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تتعقد فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التى يودع فيها الحدث

وتنص المادة ٣١ من ذات القانون على أن

يتبع أمام محكمة الأحداث فى جميع الاحوال القواعد والاجراءات المقررة فى مواد الجرح مالم ينص على خلاف ذلك .

وتنص المادة ٣٢ من ذات القانون على أن

لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير

التعليق ٠٠٠

العبرة فى سن الحدث هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة وليس وقت المحاكمة والاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أي محكمة سواها وقواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز الدفع

بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضي هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم ، وطبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث إذا كان من المتهمين في الجريمة غير حدث وجب أن يحال الحدث وحده الى محكمة الأحداث فقد دل بذلك دلالة واضحة قاطعة على أن اختصاص محكمة الأحداث ينحصر في الفصل فيما ينسب إلى هؤلاء من جرائم دون أن يمتد إلى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها، بل تظل المحاكم العادية صاحبة الاختصاص العام هي المتخصصة بمحاكمة غير الأحداث حتى لو شاركوا في جريمة متهم فيها حدث .

وسن الحدث طبقا للمادة ٣٢ من القانون السالف الذكر هي ثماني عشر سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة ولا يثبت الا بوثيقة رسمية وفي حالة عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير .

ويتحدد الاختصاص المحلي لمحكمة الأحداث طبقا للمادة ٣٠ من القانون سالف الذكر بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للانحراف أو بالمكان الذي يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال

تطبيقات قضائية

• قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم .

قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم وإذن فإذا كان المتهم حدثا، وكانت محكمة الجنايات وان أحيلت إليها الدعوى قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة، قد نظرت الدعوى وأصدرت فيها حكمها في ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها، فهذا الحكم يكون واجبا نقضه.

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ مجموعة الربع قرن ج ٢٨ ص ١٢٩ بند ١

• تعلق قواعد الاختصاص المتعلقة بالأشخاص بالنظام العام .

قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ س ٢١ ق ١٥٧ ص ٨١٥

• يشترط لقيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طلب تعيين الجهة المختصة .

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم . و بوصف أنهم بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٨٢ ارتكبوا جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢ / ١ و ٢ من قانون العقوبات، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتاريخ بمعاقبتهم بالحبس أسبوعين مع الشغل فطعنوا عليه بالاستئناف ومحكمة جنوب ١٩٨٢/١١/٢٧ القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٩ بالنسبة للمتهم . بالغاء الحكم وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى، وقد أسست قضاءها على أن الثابت من الإطلاع على بطاقة المتهم الشخصية أنه من مواليد ١٩٦٤/٤/٥ فيعتبر حدثا لعدم تجاوزه الثامنة عشرة من عمره وقت وقوع الجريمة وإذ قدم المتهم السالف لمحكمة الأحداث قضت غيابيا بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٦ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أنه غير حدث لما كان ذلك، ولئن كان من المقرر أنه يشترط لقيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طلب تعيين الجهة المختصة وكان الحكم الصادر من محكمة الأحداث غيابيا ولم يعلن إلى المتهم على ما يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة الأ أنه لما كان الحكم الصادر من محكمة الجرح المستأنفة قد صدر على خلاف القانون لما تفصح عنه مدوناته ذاتها من أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الجريمة وكانت النيابة العامة لا تملك تقديم الدعوى بحالتها لمحكمة أخرى، فإن الحكم الصادر من محكمة الأحداث لا يعتبر فى خصوصية هذه الدعوى أنه قد ألحق بالمتهم ضررا يحمله على المعارضة فيه فلا يتأتى والحالة هذه أن ينغلق السبيل أمام الدعوى

الجنائية ويفلت المتهم من العقاب لوصح الاتهام فى حقه وترتيباً على ذلك، فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنح المستأنفة لنظر الدعوى.

الطعن رقم ٦٧٥٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ص ٢٩٣

• قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام -
مثال •

لما كانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المهتم الطاعن حدث لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة، وعلي الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة فى ظل قانون الأحداث الجديد فقد نظرت الدعوى محكمة الجنح العادية محكمة جنح أبو حماد المشكلة من قاض فرد قضي فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها، فان محكمة ثاني درجة إذ لم تفتن لهذا الخطأ المتعلق بالنظام العام لاتصاله بولاية القاضى الذى أصدر الحكم المستأنف وقضت فى موضوع الدعوى، فانها تكون قد خالفت القانون وأخطأت فى تطبيقه، إذ كان يتعين عليها أن تقضى بالغاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحكمة الجزئية العادية التى أصدرته بمحاكمة المتهم الحدث

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ س ٣٥ ص ٥٠٢

• عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية، ويتعلق بالنظام العام، ومن ثم يجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مقوماته ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى اجراء تحقيق موضوعي -
مثال •

لما كان يبين من التقرير الطبي الشرعي الذى انتهى إلى أن الطاعن متى تجاوز ثمانية عشر عاماً ولم يبلغ التاسعة عشرة، قد انصب على تقدير عمره وقت الكشف عليه الذى تراخى إلى ما بعد أكثر من أربعة شهور منذ الحادث لما كان ذلك، وكان عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة

الحدث هو مما يتصل بالولاية، ويتعلق بالنظام العام، ومن ثم يجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مقوماته ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى اجراء تحقيق موضوعي وكان الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم قد أشتمل على ما يظاهر ادعاء الطاعن أنه كان حدثا وقت مقارفة الجريمة المسندة إليه وكانت المحكمة لم تتقص حقيقة عمر الطاعن وقت الحادث للوقوف على أمر اختصاصها بمحاكمته، ولم تطلب إلى الطبيب الشرعي تحديد عمره فى ذلك الوقت، فان حكمها معيبا بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥٠٥ لسنة ٥٥ ق ٢٩/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٦١

• خطأ فى تطبيق القانون - مثال •

لما كانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام لما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم الطاعن حدث لم يتجاوز سنة ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة على نحو ما تقدم بيانه وإذ لم تفتن المحكمة الاستئنافية إلى انعدام ولاية محكمة أول درجة فى الفصل فى الدعوى بما كان يتعين معه عليها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بالغاء الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمته أما وهي لم تفصل وقضت فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٤٧١

• اختصاص محكمة الأحداث ينحصر فى الفصل فيما ينسب إلى هؤلاء من جرائم دون أن يمتد إلى غيرهم من المساهمين فى الجريمة ذاتها، وتظل المحاكم العادية صاحبة الاختصاص العام هى المتخصصة بمحاكمتهم - مثال •

لما كان قانون الأحداث ٣١ لسنة ١٩٧٤، بعد أن أفصح فى الفقرة الأولى من المادة ٢٩ منه على انفراد محكمة الأحداث بالفصل فيما ينسب للحدث من جرائم نص فى فقرتها الثانية على أنه وإذا أسهم فى الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث فقد دل بذلك

دلالة واضحة قاطعة على أن اختصاص محكمة الأحداث ينحصر في الفصل فيما ينسب إلى هؤلاء من جرائم دون أن يمتد إلى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها، بل تظل المحاكم العادية صاحبة الاختصاص العام هي المتخصصة بمحاكمتهم وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن أحد المتهمين المستأنفين هو من الأحداث الذين تختص محكمة الأحداث بنظر الدعوى بالنسبة لهم، فقد كان على المحكمة أن تقصر قضاءها بالفاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح العادية بنظر الدعوى على هذا المتهم الحدث فحسب، وأن تمضي هي في نظر موضوع الاستئناف المرفوع من المتهمين الآخرين في الدعوى، أما وقد خالفت هذا النظر وقضت بعدم اختصاص محكمة الجنح العادية بنظر الدعوى برمتها فانها تكون قد أخطأت صحيح القانون لما كان ذلك، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص بالنسبة إلى المطعون ضدهما الأول والأخير، يعد منهيًا للخصومة بالنسبة لهما على خلاف ظاهره ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تقضي حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة إلى هذين المطعون ضدهما فيما لورفعت إليها، فإن الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض يكون جائزا.

الطعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦ س ٢٨ ص ٧١٧

• عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية، ويتعلق بالنظام العام، ومن ثم يجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مقوماته ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى اجراء تحقيق موضوعي - مثال •

حيث أنه عما يثيره الطاعن الأول من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة بما يجعل محكمة الجنايات العادية غير مختصة بمحاكمته الأمر الذي لم تظن إليه محكمة الجنايات، فانه ولئن كان هذا الدفع مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضي هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن

أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي لما كان ذلك، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مما ينتفي به موجب اختصاص محكمة الجنايات العادية قانوناً بمحاكمة الطاعن الأول وليس فيها ما يظاهر ما يدعيه هذا الأخير من أنه حدثاً وقت مقارفته الجريمتين المسندتين إليه وكان هذا الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى فإنه لا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها.

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١ س ٣٨ ص ٩٢٢

• عدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى لان المتهم حدث وقت ارتكاب الجريمة - مثال لمخالفة القانون.

لما كان البين من الحكم الابتدائي ومن المفردات المضمومة أن الطاعن من مواليد ١٩٦٧/٢/١٦ أي أنه حدث لم يتجاوز سنه ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلي الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة في ظل قانون الأحداث، فإن البين من ديباجة الحكم الابتدائي أن المحكمة التي نظرت الدعوى هي محكمة الجناح العادية محكمة جناح مركز الإسماعيلية المشكلة من قاضي فرد فتكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى وإذ سايرتها في ذلك محكمة ثاني درجة وتصدت للفصل في موضوع الدعوى، مع أنه كان يتعين عليها إلغاء الحكم المستأنف لصدوره من محكمة غير مختصة فإنها تكون بدورها قد خالفت القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن طبقاً للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٢٥ في فقرتها الثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجناح العادية محكمة جناح مركز الإسماعيلية بالفصل في الدعوى واحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة بنظرها.

الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ س ٣٨ ص ١١٨٥

• العبرة فى سن الحدث هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة •

إن العبرة فى سن الحدث هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة سواها وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم.

الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ س ٢٨ ص ١١٨٧